



المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
محكمة الاستئناف بسطات

المحكمة الابتدائية بسطات

ورقة عن التحويل

منذ البداية نؤكد على أن حوسبة جل الإجراءات وبمختلف الشعب أصبح واقعا معاشا ومألوفا لدى العاملين بهذه المحكمة وروادها حيث يقع تدبير ومعالجة الملفات بواسطة البرنامج المعلوماتي "ساج" في نسخته الثانية بالنسبة للقضايا المدنية حيث وقع تضمين جميع الملفات المسجلة و الراجعة بهذه المحكمة بالنظام المذكور.

كما يضمن بالنظام كل ملف جديد فتح بمكتب الواجهة في حينه سواء تعلق الأمر بملفات الموضوع او ملفات الإجراءات بما فيها ملفات التبليغ و التنفيذ المدني و حريصون على تسليم الاستدعاء لمقدمي المقالات في حينه مع حته على السهر على تبليغ الطرف المدعى عليه ضمانا لتجهيز القضايا والحكم فيها داخل أجل معقول، وليس فقط تضمين الملفات بالنظام "ساج" بنسبة مائة بالمائة بل إن تحيين الإجراءات وتصنيفتها يحصل كذلك بنفس النسبة المئويةة في حينه و أثناء انعقاد الجلسات بفضل حضور تقني هذه الجلسات يعمل على مسايرة هذه الإجراءات القرارات بمختلف القضايا الراجعة بما فيها القضايا الزجرية علما أن تضمين هذه القضايا المسجلة يتم بواسطة النيابة العامة، ما عدا قضايا التحقيق الإعدادي لعدم توفر النظام على حقل خاص به كما في علم سيادتكم.

وعلى صعيد آخر وفي خطوة جبارة وذات أهمية كبيرة شرعت هذه المحكمة في تحويل الملفات الورقية إلى رقمية وكانت البداية في السنة المنصرمة واقتصرت على بعض الملفات بقسم قضاء الأسرة والملفات المختلفة والأوامر بالأداء والاستعجالية، ومنذ مستهل هذه السنة وقع تعميم هذه العملية على جميع الملفات المدنية

حيث عقب تضمين الملف الجديد بالبرنامج المعلوماتي يتم نسخ وثائقه بنفس مكتب الواجهة بواسطة جهاز المسح الضوئي ليصبح ملفا الكترونيا ويحفظ بالحاسوب الخادم ويتم هذا النسخ خلال مرحلة التقاضي لمختلف المقالات والمستندات والمذكرات الجديدة حسب الوسائل المتاحة والمتوفرة، ونحن عازمون إن شاء الله على تحقيق ذلك. و المجهودات مبذولة لتوفير تطبيق معلوماتي لتنظيم وحفظ هذه الملفات الرقمية. والأرشفة الالكترونية شملت أيضا الأحكام الصادرة عن هذه المحكمة منذ سنة 2012 إلى غاية يومه إذ تعمل على نسخ كل المقررات القضائية بواسطة أجهزة المسح الضوئي وتجميعها وحفظها على دعامة الكترونية وتكوين خزانة الكترونية من شأنها أن تساعد على تيسير تسليم مختلف النسخ إلى ذوي الشأن بمكتب الواجهة لسهولة البحث ونعمل بهذه الخاصية بقسم قضاء الأسرة وكذلك بالمحكمة الأم في مرحلة أولى بالنسبة للأوامر الاستعجالية و المختلفة و الأوامر بالأداء عن طريق الشبكة المحلية وهو الأمر الذي استحسنه المواطنون و المتعاملون مع هذه المؤسسة و كان محط تشجيع وتنويه من لدن المسؤولين المركزيين بوزارة العدل والحريات وعلى رأسهم السيد الوزير وكذا من قبل سيادتكم وهو ما حفزنا إلى المضي قدما لتعميم وبلوغ الرقمية حتى تكون نموذجية ورائدة في هذا المجال ونلتمس بالمناسبة العمل على تزويدنا بأجهزة المسح الضوئي الكافية والمتطورة وبتطبيق معلوماتي لتنظيم وحفظ الملفات الرقمية مع توفير نظام للحماية وتكوين مبسط للقيمين و العاملين في هذا الميدان وتعزيز المحكمة بثلاث تقنيين إضافيين. وبالمناسبة نلتمس أيضا الإذن لنا بتوحيد كتابة الضبط على المستوى الزجري مع كتابة النيابة العامة اقتصادا للجهد وللعنصر البشري.

سطات في : 2015/09/14